

الضحية الأخيرة لتكاليف الطاقة المرتفعة هي واحد من أكثر محرمات أوروبا السياسية صموداً: تجنب ألمانيا اللاهت للطاقة النووية. ما من مكان تتجذر فيه مقاومة الطاقة النووية بالعمق ذاته في الحمض النووي الثقافي والسياسي لتلك الأمة. فالكثير من المواطنين الذين يأتوا الآن في الأربعينات والخمسينات من عمرهم نشأوا وهم يحتجون على السياسيين الخضر والديمقراطيين الاجتماعيين سيرته المهنية على وشامتهاته. وأقام جيل من السياسيين الخضر والديمقراطيين الاجتماعيين سيرته المهنية على المعارضة الكاملة للطاقة النووية، كان حزب الخضر معارضا للطاقة النووية حتى قبل أن يصبح مدافعا عن البيئة. وقد وصلت الحركة إلى ذروتها عام 2001 حين أجاز البرلمان "قانون التخلي عن الطاقة النووية" الذي ينص على إغلاق مفاعلات البلاد الـ 19 بحلول عام 2021 تقريبا. تم إغلاق اثنين منها حتى الآن، وفيما أخذت بلدان العالم تعيد الاستثمار في الطاقة النووية، بسبب تزايد القلق حول أمن الطاقة والتغير المناخي، تمسك الألمان بقانون التخلي عن الطاقة النووية ويقنعهم الراسخة فيما يتعلق بشروط الطاقة النووية.

لكن الطاقة تغيرت بشكل جذري منذ أن أجاز الألمان قانونهم. وقد بدأت الموافقات الألمانية تجاريها أخيرا. إن العالم أكثر قلقا الآن بشأن التغير المناخي من قلقه حول وقوع حادث مشابه لحادث تشيرنوبل النووي في 1986، والاستيراد

## خطة الإشعاع النووي

الألمان كانوا يرفضون الطاقة النووية رفضا قاطعا. لكن التكاليف المرتفعة للطاقة تجبرهم على إعادة التفكير في الأمر

المتماهي للوقود من روسيا التي تقوم بفرض نفسها والشرق الأوسط غير المستقر حول الطاقة إلى مسألة أمنية. لكن ما دفع الألمان حقا إلى إعادة التفكير في الأمر هو جيبوبهم. فحين أقر البوندستاغ قانون التخلي عن النووي، كانت كلفة برمبل النفط 20 دولارا، أي سدس تكلفته في أوائل أغسطس. أما الآن والألمان يتصرون البورو لدفع فواتير الطاقة الكهربائية المتصاعدة، فقد قرروا أن من غير المعقول إغلاق مصدر 25 بالمائة من طاقتهم، وهو من مخلفات طفرة في بناء المنشآت النووية بعد أول أزمة نفط عام 1973، في ظل هواجس حول الطاقة تشبه إلى حد مدهش ما يحدث اليوم. وفي استطلاع أجري أخيرا، ازداد عدد الألمان الذين يقولون إنهم يريدون الإبقاء على المفاعلات من 40 بالمائة في ديسمبر الماضي إلى 54 بالمائة الآن، وهو عدد غير مسبوق. ونتيجة لذلك فإن ما بدا لوقت طويل أمرا غير مرجح أخذ يحدث: حوار عام علني جديد حول الطاقة النووية.

في يونيو، أصدر برلمانين في حزب أنغيلا ميركل الأصوات المنشقة بالارتقاء. ودعت شخصيات بارزة كالمستشار السابق هيلموت شميت، ووزير الاقتصاد السابق وولفغانغ كليمنت، حزبا إلى إعادة التفكير في سياسته المتعلقة بالطاقة. يقول ديتير ماركس، مدير أتومفورم، جمعية مشغلي الطاقة النووية في ألمانيا: "الأمر مدهش، لقد فوجئنا تماما بالتحوّل في الموقف". وخلال اجتماعهم السنوي في هامبورغ هذا العام، لم يظهر إلا 15 محتجا.

إضافة إلى تكاليف الطاقة المرتفعة، يمكن تعقب جزء من أسباب إعادة التقييم إلى ضغط جيران ألمانيا. فالرفض الألماني من طرف واحد للطاقة النووية الخالية من انبعاثات الكربون كان يتعارض مع الدور الذي رسمته لنفسها باعتبارها قائدا بينا عالميا. وكانت ميركل هي الشخص الشاذ في معارضتها لدعوة وجهت للبلدان لاستخدام الطاقة النووية كأحد الحلول للتقليل من الانبعاثات خلال محادثات الدول الصناعية الثماني الكبرى حول أمن الطاقة في طوكيو في وقت سابق من هذا الصيف. فرنسا، التي تولّد 80 بالمائة من كهربائها من الطاقة النووية وتتمتع بواحدة من أقل نسب الانبعاث مقارنة

بأي دولة متقدمة، أعلنت للتو عن بناء مفاعلها الـ 16 وهي لا ترى داعيا للأنثال إلى استعمال الطاقة الشمسية والهوائية الغالية الثمن كما تفعل ألمانيا. وفي يوليو، دعا رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون إلى بناء ثمانية مفاعلات جديدة في المملكة المتحدة خلال الأعوام الـ 15 المقبلة للمساعدة على إقامة ما سماء "اقتصاد ما بعد النفط".

ووعد رئيس وزراء إيطاليا سيلفيو بيرلوسكوني بوقف برنامج مشابه لبرنامج ألمانيا الذي يقضي بالتخلي عن الطاقة النووية، كما علّقت السويد برنامجها للتخلي عن الطاقة النووية في 2005. وتماشيا مع التغير السريع في وجهة النظر العامة في السويد، تبنت الحكومة المنطلق القائل إن تجنب الانبعاثات المسببة للتغير المناخي يجب أن يأتي قبل التخلي عن الطاقة النووية. وحتى وكالة الطاقة النووية الدولية، التي تدخل ألمانيا في عضويتها، دعت إلى استراتيجية ثلاثية الأبعاد لمحاربة التغير المناخي: تحسين الكفاءة، وتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، وإقامة 1,300 مفاعل نووي جديد حول العالم.

وإذا ما انضمت ألمانيا أكبر مستهلك للطاقة في

أوروبا - إلى النزعة السائدة لاستعمال الطاقة النووية، فإن ذلك سيمكن الاتحاد الأوروبي من إبطاء، بل حتى وقف، اعتماده المتزايد على روسيا. لكن ما يجعل التغير في ألمانيا أكثر حساسية ودقة هو سياستها الداخلية المعقدة التي يقودها الإجماع. فقد اعترض الحزب الديمقراطي الاجتماعي، شريك ميركل الأصغر في الائتلاف الحكومي، باستمرار على أي محاولة لتخفيف الحظر على المفاعلات الجديدة حين كان في السلطة. وقوة الفيتو التي يتمتع بها ضد أي قانون للتخلي التدريجي عن الطاقة النووية يعني أنه سيبقى قائما. مع أن شركات الطاقة استقلت الإغلاقات المؤقتة لتمديد حياة مفاعلاتها الأقدم إلى ما بعد انتخابات 2009. وهو الوقت الذي تأمل أن تتراش فيه ميركل ائتلافا أكثر رغبة بالطاقة النووية.

تهدت ميركل، التي تقوم طريقة عملها على تجنب المناكفات والنزاع، بأن تلزم بالوضع القائم حتى ما بعد الانتخابات. وتحدث مجلس مستشاري البيئة التابع للحكومة نفسها، الذي يفترض به أن يطور استراتيجية ألمانيا البيئية طويلة المدى. عن كل

شيء، عدا الطاقة النووية. وتقول ميراندا شروس، عضوة المجلس التي تدير مركز أبحاث السياسة البيئية في جامعة برلين الحرة، إن الحوار بدأ يصبح أكثر عقلانية، لكنه يركز فقط على تمديد حياة المفاعلات العاملة حاليا. ورغم الجرة المتزايدة ليبرالي الحزب الديمقراطي المسيحي، فإن بناء مفاعلات جديدة ما زال أمرا غير قابل للتحقيق بالنسبة إلى معظم الألمان. فميركل نفسها حسمت أمر عدم إقامة مفاعلات جديدة. وتقول شروس: "إن الحظر القديم مازال قائما".

الأمر الأكثر تعقيدا هو موقف الحزب الديمقراطي الاجتماعي، فوزير البيئة في الحزب، سيفمار غابرييل، يمسك بأرقام جامحة في طموحها لاستخدام طاقة الشمس والرياح والاستعاضة عن الطاقة النووية والفحم، وهو ما أصبح أخيرا هدفا لاحتجاجات أنصار البيئة. وتنتظر قيادة الحزب إلى أي حوار جديد حول الطاقة النووية باعتباره تهديدا آخر لوحدة الحزب في وقت تتخلى فيه مجموعات من أعضائه وتاخيه عنه لمصلحة حزب لينكس اليساري المتطرف؛ وقد أظهر استطلاع أجرته

هدف الجوار أحد المفاعلات الألمانية الكبيرة التي يمكن إيقافها من الإغلاق

فورسا في أغسطس أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي حصل على نسبة متدنية تاريخيا هي 22 بالمائة. وأخذت الخلافات بالظهور، ففي أغسطس، صوتت لجنة تحكيم حزبية لمصلحة إقصاء كليمنت من الحزب، واصفة هجومه على عضوة أخرى من أعضاء الحزب بسبب سياستها المناهضة للطاقة النووية بأنه "سلوك ضار".

يبقى الوضع جامدا حتى نهاية انتخابات العام المقبل على الأقل. لكن التغير الفجائي في المزاج يثبت حتى لكثير البيئيين الألمان أن قناعاتهم العاطفية غير محصنة ضد حقيقة أن الطاقة النووية تقلص نسبة ثاني أكسيد الكربون وفاتورة النفط المستورد. ومع الانفجار الداخلي للحزب الديمقراطي الاجتماعي والزيادة البيئية والمتواصلة في حظوظ ميركل في الحصول على خيارها الائتلافي مع الديمقراطيين الأحرار، فإن اليوم الذي تستقط فيه ألمانيا خطتها للتخلي عن الطاقة النووية يقرب أكثر.



By STEFAN THEIL

**T**HE LATEST CASUALTY OF THE RISING COST OF ENERGY IS ONE OF Europe's most persistent political taboos: Germany's striking aversion to nuclear power. Nowhere else did the opposition to atomic energy become as deeply embedded in the cultural and political DNA of a nation. Many citizens now in their 40s and 50s came of age protesting nuclear power in the 1970s and '80s. A generation of Green and Social Democrat (SPD) politicians built careers out of their total opposition to nukes—the Green party was antinuclear even before it became environmentalist. The movement reached its climax in 2001, when Parliament passed an “atomic-exit law” to shut down the country's then 19 reactors by approximately 2021. Two have already been decommissioned. As countries around the world began reinvesting in nuclear energy, thanks to growing worries over energy security and climate change, Germans held fast to the atomic-exit law and their quasi-religious belief in the evils of nukes.

But the energy business has changed

had long seemed unlikely has started to happen: a fresh public debate over nukes.

In June, parliamentarians in Chancellor Angela Merkel's Christian Democratic party published a proposal to drop the exit law and build more plants, promising to make cheap nuclear energy an issue for next year's national election. Even in the SPD, dissident voices are getting louder. Prominent figures like ex-chancellor Hel-

# The Radioactive Energy Plan

Germans were once dead set against nuclear energy. But high energy costs are forcing them to rethink.

dramatically since the Germans passed their law, and German attitudes are finally catching up. The world is now more worried about climate change than a repeat of the 1986 Chernobyl nuclear accident. Growing fuel imports from an assertive Russia and an unstable Middle East have turned energy into a security issue. But what really got Germans to rethink was their pocketbooks. When the Bundestag passed the exit law, oil cost less than \$20 a barrel—one sixth its cost in early August. Now that Germans are pinching euros to pay their surging electricity bills, more of them have decided it makes no sense to shut off the source of 25 percent of their power—the relic of a nuclear building boom launched after the first oil shock in 1973, amid energy worries strikingly similar to today's. In a recent poll, an unprecedented 54 percent of Germans say they want to keep the reactors up and running, up from 40 percent as recently as December. As a result, what

mut Schmidt and former Economics minister Wolfgang Clement have called on their party to rethink their energy policy. “It's enormous,” says Dieter Marx, director of Atomforum, Germany's nuclear operators association. “We've been completely surprised by the shift in opinion.” At this year's annual meeting in Hamburg, he says, only 15 protesters showed up.

In addition to high energy prices, part of the reassessment can be traced to pressure from Germany's neighbors. Germany's virtually unilateral veto of carbon-free nukes was getting ever tougher to square with the country's self-styled role as a global environmental leader. At the G8 talks on energy security in Tokyo earlier this summer, Merkel was the odd person out, opposing a call on countries to use nuclear energy as one way of cutting emissions. France, which generates 80 percent of its electricity from nukes and has one of the lowest per capita emission rates of any developed country, has just announced

construction of its 61st reactor—and doesn't see why it should be obliged to shift to expensive wind and solar power like Germany. In July, British Prime Minister Gordon Brown called for the construction of eight new reactors in the United Kingdom over the next 15 years to help build what he calls “the post-oil economy.”

Italy's Silvio Berlusconi has promised to reverse a phaseout similar to Germany's, just as Sweden suspended its phaseout in 2005. In line with a rapid change in Swedish public opinion, the government reasoned that avoiding emissions that cause climate change must come ahead of nuclear decommissioning. Even the International Energy Agency, of which Germany is a member, has called for a triple-pronged strategy to fight climate change: efficiency improvements, switch to renewable energy and the construction of 1,300 new nuclear power plants worldwide.

If Germany—Europe's biggest con-

sumer of energy—joins the shift toward nukes, it would make it far likelier that the EU can slow down, or even reverse, its growing dependence on Russia. But what makes the change in Germany so delicate to navigate is its own complex, internal, consensus-driven politics. The SPD, the junior partner in Merkel's coalition government, has steadfastly blocked any attempt to loosen the ban on new plants enacted when it was in power. Its veto power over any change to the phaseout law means it remains in place, though the power companies have used temporary shutdowns to extend the life of their oldest reactors until after the 2009 election—when they hope Merkel will head a more nuke-friendly coalition.

Merkel, whose *modus operandi* is to avoid open conflict, has pledged her adherence to the status quo until after the election. The government's own Council of Environmental Advisors, which is supposed to develop Germany's long-

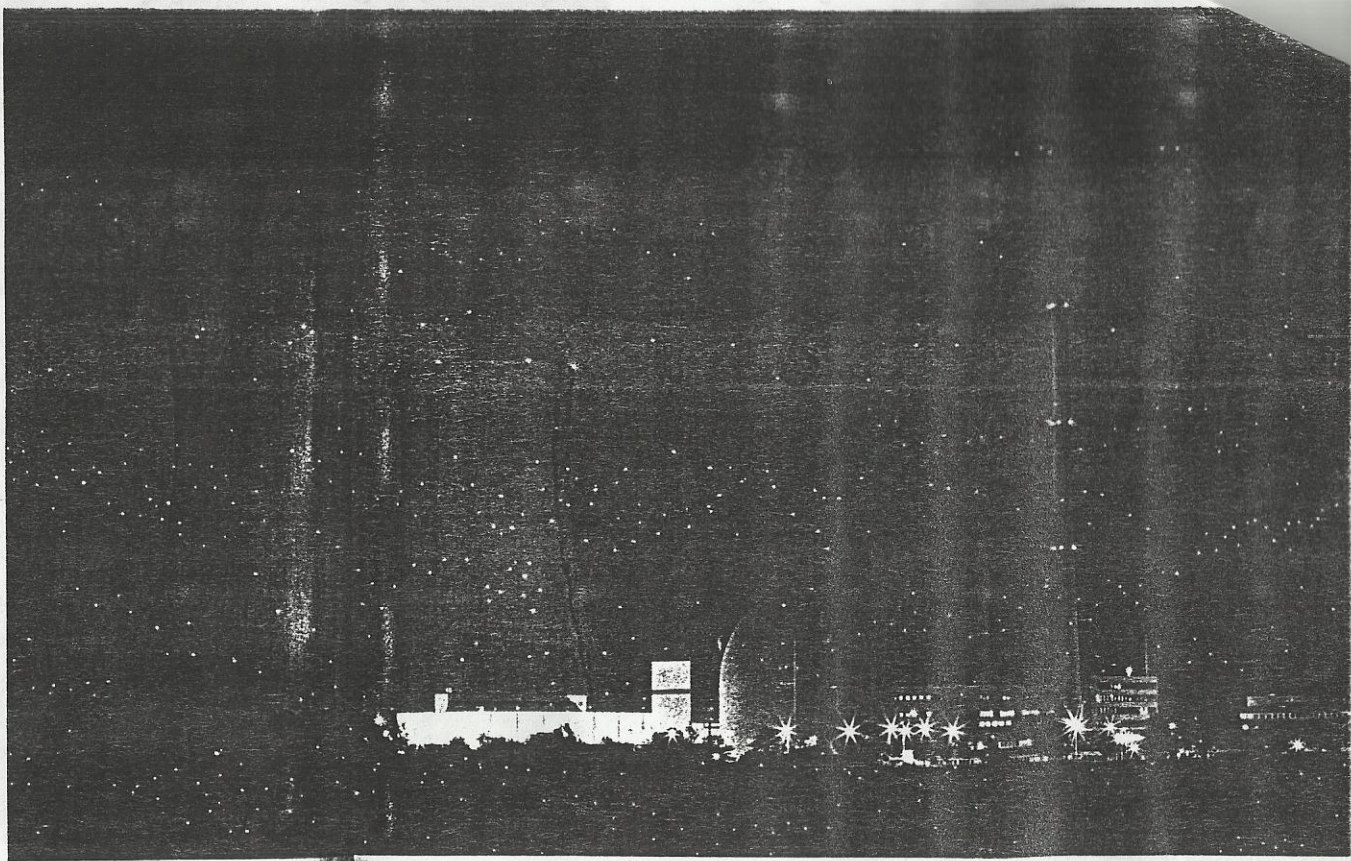
term environmental strategy, talks about everything—except nuclear energy. Miranda Schreurs, a council member who directs the Environmental Policy Research Center at Berlin's Free University, says the debate has started to become a more rational one, but centers only on the life extension of currently operating plants. Despite the emboldened CDU parliamentarians, building new reactors is still a nonstarter for most Germans. Merkel herself has ruled out new construction. “The old taboo is still there,” says Schreurs.

Even more complicated is the SPD's position. The SPD's Environment minister, Sigmar Gabriel, clings to wildly ambitious numbers for the use of wind and solar power to replace both nuclear energy as well as coal, which has lately also become a target of environmental protests. Any new debate over nuclear energy is seen by the SPD leadership as yet another threat to party unity at a time when masses of members and voters are

**TARGET OF DEBATE:** One of the many German plants that could be rescued from a shutdown.

abandoning the SPD for the far-Linkspartei; an early August Forsa poll had the SPD at a historic low of 22 percent. Divisions are emerging already. August, an SPD arbitration commission voted to expel Clement from the party for describing his attack on a fellow party member for her antinuclear policy “damaging behavior.”

The situation remains frozen at least until after next year's election. But a sudden change in mood proves that even for hyperenvironmentalist Germans, the emotional convictions aren't immune to the reality that nuclear energy cuts both CO<sub>2</sub> and the bill for imported fuel. With the SPD imploding and Merkel's chances of getting her coalition of choice with the Free Democrats growing ever so slow the day when Germany drops its plan to kill its nukes is getting a little closer.



reactors  
nuclear power plants



أحبكم في الله

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَنِي وَإِيَّاكُمْ التَّقْوَى وَالْإِخْلَاصَ  
اللَّهُمَّ اجْمَعْنا فِي دارِ كرامَتِكَ مَعَ النَبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ  
وَالشَّهَداءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسِّنْ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا.

اللَّهُمَّ اخْتِمْ بِالصَّالِحَاتِ أَعْمَالَنَا، وَبِالشَّهَادَةِ أَجَالَنا،  
وَهَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا  
لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا، آمِينَ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.